

تنفيذي دبي «يعتمد استراتيجية تنظيم صيد الثروة السمكية وحظر الصيد» بالألياخ



دبي: «الخليج»

اعتمد المجلس التنفيذي لإمارة دبي، الخطة الاستراتيجية لتنظيم صيد الثروة السمكية في الإمارة، التي قدمتها «لجنة تنظيم صيد الثروة المائية الحية» الدائمة التي وجّه سموّ الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي، رئيس المجلس التنفيذي، بتشكيلها في فبراير الماضي، برئاسة اللواء الطيار أحمد محمد بن ثاني، رئيس مجلس إدارة جمعية دبي التعاونية لصيادي الأسماك، وتتضمن رؤية العمل وآليات التطبيق الاستراتيجية للحفاظ على الثروة البحرية بالإمارة، وضمان مواءمتها لأحكام التشريعات الاتحادية والقرارات الوزارية الصادرة بحماية الحياة البحرية، والحد من المخالفات التي تهدد مخزون الثروة السمكية في مياه دبي.

وتشمل الخطة الاستراتيجية تطوير منظومة متكاملة للرقابة على ممارسات الصيد بما في ذلك الرقابة، والتصاريح، وأمن وحماية الثروة البحرية وتطوير قاعدة بيانات، وتنفيذ خطط استدامة الموارد البحرية الحية في الإمارة، وتحديد عدد قوارب الصيد، ومواسم التكاثر في المناطق المختلفة، ومراقبة تنفيذ حظر الصيد، واقتراح أنواع الأسماك والأحجام

التي يصدر قرار بحظر صيدها، والعمل على تسهيل إجراءات تراخيص الصيد الحرفي وتسهيلها عبر نافذة واحدة بالتعاون مع الجهات الاتحادية والمحلية.

وتتضمن الخطة التي تقدمت بها اللجنة تطوير المشاد واستزراع الشعب المرجانية والبيئات الاصطناعية لتكاثر الأسماك بحماية الموائل الحساسة والمتأثرة من أنشطة الصيد، وتعزيز التنوع البيولوجي، وتوفير المأوى للأسماك الصغيرة والبالغة، وتعزيز مصايد الأسماك الحرفية والترفيهية، وإيجاد مناطق مناسبة للغوص، وتعزيز الأنشطة البحثية والتعليمية.

كما أوردت الخطة حظر الصيد بالشباك «الألياخ» إلى إشعار آخر نظراً لأثرها السلبي المدمر للمخزون السمكي، وبما يمنح للمخزون فرصة أن يتعافى إلى مستويات مستدامة للأجيال القادمة. وبناءً على قرار المجلس التنفيذي، ستستق الجمعية عملية التعويضات المالية للصيادين المتأثرين الذين يستخدمون الشباك في الصيد خلال الحظر، للحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن هذا القرار.

برامج لإعادة التأهيل

وتسعى اللجنة إلى وضع برامج لإعادة التأهيل تسهم في ضمان استدامة الثروة البحرية وتنميتها، مثل برامج إعادة تأهيل البيئات الساحلية المتأثرة، وتستهدف تحسين جودة الموائل، وتحديد المناطق العالية الخطورة، وتعزيز قدرة البيئات المؤهلة للبقاء، والاستمرار بالرصد الدوري لبيئات تكاثر الأسماك، والعمل على تنفيذ مسح ميدانية دورية في بيئات ساحلية مختارة، لدراسة توزيع وتكاثر الأنواع المحلية المهمة من الأسماك، ودراسة الهائمات الحيوانية والنباتية والخصائص الكيميائية والفيزيائية لهذه البيئات وتأثير هذه الخصائص على الوجود الطبيعي للأسماك وتكاثرها. كما حددت اللجنة عدة برامج لإعادة تأهيل الحياة الفطرية مثل برنامج تأهيل الشعاب المرجانية، وبرنامج تأهيل بيئة الحشائش البحرية، ودراسة جدوى تأهيل بيئة شعاب المحار.

حملات توعوية وبرامج تدريبية

إلى ذلك، يجري الإعداد لإطلاق سلسلة من الحملات التوعوية للتعريف بقوانين حماية الثروة السمكية وأهمية الحفاظ عليها، وأهمية الحفاظ على نظافة البيئة البحرية من الملوثات لاسيما البلاستيكية منها، وأضرار استخدام الشباك البلاستيكية ومخاطرها على البيئة، والتعريف بمواصفات أدوات الصيد وفقاً للمعايير المعتمدة، وأهمية بيع الأسماك عبر منافذ البيع المعتمدة وطرق نقل الأسماك، والصيد الترفيهي وقوارب النزهة.

الصورة

